أثر التحول نحو تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 (الأدوات المالية) في إدارة الأرباح المحاسبية

د. ضحى عداس أ. دانيا الحمود*

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

الملخص

يهدف هذا البحث الى دراسة أثر التحول في إدارة الأرباح للمصارف التقليدية على كل من القيمة السوقية والقيمة المعرضة للخطر لعينة من المصارف والتي تطبق المعيار رقم 9 (الأدوات المالية) في إدارة الأرباح المحاسبية للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ، وقد اتبعت الباحثة المنهج التاريخي من خلال الرجوع إلى الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع البحث، بالإضافة الى اجراء الدراسة التطبيقية من خلال تحليل البيانات الصادرة والمنشورة عن الموقع الرسمي لهيئة سوق دمشق للأوراق المالية والخاصة بالمصارف والتي تتوافر فيها شروط تطبيق البحث وذلك بالتطبيق على كل من قائمتي الدخل والمركز المالي التي تأثرت بتطبيق معيار التقرير المالي رقم 9 (الادوات المالية) ، ومن ثم تحليل البيانات المالية لكل مصرف على حدة باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS للوصول الى نتائج اختبار الفرضيات، وقد أظهرت النتائج أن نموذج jones المعدل يعتبر نموذج جيد وكفء في تحديد مدى تدخل وتلاعب الإدارة في ممارسات إدارة الارباح وأن المصارف عينة الدراسة تعاني إداراتها العديد من ممارسات إدارة الأرباح وأن تطبيق معيار التقارير المالية IFRS 9 (الأدوات المالية) في المصارف عينة الدراسة أدى إلى الحد من الممارسات التي كانت متبعة في إدارة الارباح قبل تطبيق هذا المعيار.

الكلمات المفتاحية: نموذج jones المعدل، معيار التقارير المالية رقم 9 (الأدوات المالية)، إدارة الأرباح المحاسبية.

1- المقدمة:

أدى توجه العالم نحو توحيد الأنظمة المحاسبية وظهور الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول خاصة في مجال التجارة إلى ظهور الأسواق المالية حيث يتم التعامل بالأوراق المالية وغيرها من السلع ذات الأهمية الاقتصادية الكبرى في معظم الدول، ومع وجود شركات ذات عجز مالي وأخرى ذات فائض مالي ظهرت ضرورة التعامل بالأدوات المالية بمختلف أنواعها (سندات، اسهم ومشتقات).

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية عدة معايير محاسبية في ذات الشأن كالمعيارين الدوليين المحاسبيين IAS39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس والذي تم إصداره عام 2003وتم استبداله في عام 2014 ب IFRS 9 ومعيار IAS32 بعنوان الأدوات المالية: الإفصاح والعرض والذي صدر في مارس1995 ، وجملة من المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS 7 والذي يسمى الأدوات المالية الإفصاحات وتم صدوره في أغسطس 2005 وأصبح قابلاً للتطبيق في يناير 2007، ومعيار IFRS9 بعنوان الأدوات المالية: التصنيف والقياس والذي دخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2018 ليحل محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابق للأدوات المالية معيار المحاسبة الدولي39.

يسعى المجلس الدولي للمعايير المحاسبية الى تعويض (IAS39) بالمعيار (IFRS 9) الذي وجهت انتقادات عديدة لما كانت له من نتائج سلبية.

يتناول المعيار 9 ثلاث مواضيع رئيسية، تدني قيمة الأصول المالية (انخفاض القيمة)، محاسبة التحوط

من ناحية أخرى فإن التزام المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية أدى الى زيادة حدة المنافسة بينها نتيجة لجوئها الى الممارسات الإدارية والمالية الخاطئة والتي تمثل نوعاً من التصرفات المهنية غير الأخلاقية من جانب الإدارة والقائمين على الوحدات المحاسبية من اداريين وماليين ومحاسبين يسعون الى اختيار أفضل البدائل المحاسبية التي يستطيعون من خلالها إظهار نتائج الوحدة المحاسبية ومركزها المالي بأفضل صورة ممكنة، وهذا ما يطلق عليه إدارة الأرباح ، وبما أن المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية فقد كان لا بد من الوقوف على أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الادوات المالية" والذي يؤثر على مصداقية الأرقام الممثلة للأرباح في القوائم المالية والتي بدورها تعطي الصورة الصحيحة عن الرقم الحقيقي للأرباح ضمن هذه الشركات.

2- مشكلة البحث:

انطلاقاً من ذلك تنبع مشكلة البحث الأساسية في استخدام الشركات لأساليب إدارة الأرباح بهدف إدارة أرباحها مستغلة الثغرات الموجودة في بعض معايير المحاسبة الدولية مما قد يؤثر سلباً على بعض مصالح الأطراف المتعاملة والمهتمة مثل المساهمين والمقرضين وغيرهم.

مما سبق تتمحور مشكلة البحث حول السؤال التالي:

ما هو أثر التحول نحو تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية9 IFRS في ممارسات إدارة أرباح الشركات عينة الدراسة ؟

3- أهمية البحث:

أ- الأهمية النظرية:

تتمثل أهمية هذا البحث في تناوله كيفية التحول نحو تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 الأدوات المالية والدور الذي لعبه هذا التحول في تعديل القوائم المالية المنشورة للمصارف التقليدية الخاصة المدرجة في دمشق وخاصة على قائمتي المركز المالي بما قد يؤثر في إدارة ارباح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، لذلك استدعت الضرورة دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي في إدارة ارباح هذه الشركات.

ب- الأهمية العملية:

إن نتائج هذا البحث من شأنها أن تبين أهمية تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي 9 الادوات المالية في كل من قائمتي الدخل والمركز المالي للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبيان أثره في ادارة ارباح هذه المصارف.

4-أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر التحول نحو تطبيق معيار التقرير المالي الدولي الأدوات المالية على البنود المدرجة ضمن كل من قائمة المركز المالي والدخل في ادارة ارباح المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ودوره في الحد منها.

انطلاقاً من هذا الهدف يسعى البحث إلى:

- تحليل معيار التقرير المالي الدولي رقم 9 الادوات المالية بعد التحولات الجديدة التي طرأت عليه.
- تحديد أثر التحول في تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 ضمن بنود قائمة الدخل المركز المالي فيما يخص ادارة ارباح المصارف التي قامت بتطبيق هذا المعيار.

5-الدراسات السابقة:

- دراسة (يزيد ، 2019) بعنوان: " أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي على كفاءة الاسواق المالية حالة الدول العربية"

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن طبيعة العلاقة الاحصائية بين كفاءة الاسواق المالية العربية و المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS خلال الفترة 2009م-2019م، وقد تم استخدام برنامج E-views لتحليل جوانب التأثير ضمن أربع مجالات أساسية هي: تطور الأسواق المالية العربية، سهولة الاقتراض، سهولة التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية، توافر رأس مال المخاطر في البيئة العربية، وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين IFRS وكفاءة الأسواق المالية العربية بمختلف مؤشراتها.

- دراسة (يعقوب و جاسم ، 2019) بعنوان:" اختبار أثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية IFRS على القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية من منظور نوعي وقيمي"

هدفت الدراسة إلى دراسة القوائم المالية المنشورة في القطاع المصرفي الخاص المدرج في سوق العراق للأوراق المالية بعد التحول من الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين الى الممارسات المحاسبية وفق معايير التقارير المالية الدولية وبناءً على التعليمات الملزمة الصادرة من البنك المركزي العراقي، واختبار أثر التحول للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في قوائمها المالية فضلاً عن قيمة المصارف المختارة كعينة للبحث خلال فترات مالية مختلفة ممثلة بالأعوام (2015-2016) والتي تمثل فترات ما بعد التحول إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي، والفترات المالية (2008-2010) والتي تمثل فترات ما قبل التحول، توصلت الدراسة إلى أن التحول الى معايير التقارير المالية الدولية IFRS يفسر علاقة الارتباط الإحصائية المعنوية الموجبة مع الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية ممثلة بانخفاض المستحقات غير الطبيعية فضلاً عن التأثير الإيجابي على قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال ما أظهرته نتائج الدراسة من زيادة قيمة Tobin's Q .

- دراسة (آدم و صالح ، 2016) بعنوان: " دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية للمصارف "

هدفت الدراسة إلى معرفة ما اذا كانت معايير التقارير المالية الدولية بمفاهيمها وأدواتها قادرة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، توصلت الدراسة الى نتائج منها: غياب معايير التقارير الدولية يؤدي الى اختلاف الأسس التي تعالج العمليات والأحداث المالية للمنشآت، توفر معايير التقارير الدولية معلومات محاسبية ذات جودة وقابلية للمقارنة.

- دراسة (المشهداني ، 2017) بعنوان:" انعكاس تطبيق متطلبات IFRS 9 في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية"

هدفت هذه الدراسة الى عرض وتحليل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 (الأدوات المالية) بشأن انخفاض القيمة، فضلاً عن تطبيق تلك المتطلبات وبيان انعكاسها على إدارة الأرباح في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج مخصص خسائر القروض(هذا مالم يتم دراسته في دراسة الباحثة)، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها انخفاض ممارسة إدارة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بعد تطبيق متطلبات المعيار المذكور في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية. كما قدم البحث مجموعة من التوصيات تمثلت أهمها في حث المسؤولين في البنك المركزي العراقي ومن بينهم من يقوم بإعداد القوانين والتعليمات واللوائح الارشادية بضرورة تكييف اللائحة الارشادية المعمول بها حالياً لتتوافق مع متطلبات المعيار المالي الدولي IFRS 9

(الأدوات المالية) وبما ينسجم مع حاجة البيئة العراقية لتلك المعايير، فضلاً عن توفير المتطلبات اللازمة لذلك.

يتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في عدة نقاط هي:

1) تناول البحث كيفية تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9الأدوات المالية في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة.

2) يعكس البحث أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9 الأدوات المالية في إدارة أرباح المصارف، في حين أن الدراسات السابقة تناولت أثر تطبيق المعيار على كفاءة الأسواق المالية العربية بشكل عام دون التطرق الى أثره على إدارة أرباح هذه الشركات.

3) تم اجراء الدراسة التطبيقية من خلال تحليل البيانات المالية للقوائم المالية المرحلية المنشورة بشكل ربعي للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة من2018/1/1 حتى2019/12/31 واختبار الفرضيات احصائياً، في حين ركزت معظم الدراسات السابقة على الدراسة الميدانية.

4) اعتمد الباحث في تحديد البنود التي تقيس المتغير المستقل (معيار التقرير المالي الدولي رقم 9 الأدوات المالية) على وجه الخصوص بالبنود المدرجة ضمن قائمة المركز المالي، في حين أن الدراسات السابقة التي اعتمدت على الدراسة الميدانية شملت بعض البنود الأخرى الغير متضمنة في قائمة المركز المالي.

6- فروض البحث:

تتمثل فروض البحث في الفرض الرئيسي الآتي:

" لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS (الأدوات المالية)".

7- منهجية البحث:

اتبعت الباحثة المنهج التاريخي في تجميع وتحليل الدراسات السابقة لتغطية الجانب النظري من البحث بعد استعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة بالعوامل المؤثرة في كل من معايير التقارير المالية الدولية وإدارة ارباح الشركات.

بالإضافة إلى إجراء الدراسة التطبيقية من خلال تحليل البيانات الصادرة والمنشورة عن الموقع الرسمي لهيئة سوق دمشق للأوراق المالية والخاصة بالمصارف والتي تتوافر فيها شروط تطبيق الدراسة، ثم تحليل فرضية البحث باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS للتوصل إلى نتائج اختبار الفرضية.

8- مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من المصارف التقليدية الخاصة المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 11 مصرف بعد استبعاد المصارف الإسلامية التي ينطبق عليها معايير اسلاميه لا تدخل ضمن إطار البحث، حيث تمثلت عينة البحث بكل من: البنك العربي، بنك عودة، بنك بيبلوس، بنك بيمو، بنك الأردن، بنك سورية والمهجر، فرنسبنك، البنك الدولي للتجارة التمويل، بنك سورية والخليج، بنك الشرق، بنك قطر، ويشترط في عينة البحث أن تتوافر في المصارف كافة البيانات المالية الربعية اللازمة للسنوات 2018-2019، ذلك للمقارنة بين العامين المذكورين، حيث تم الزام تطبيق المعيار على المصارف بعام 2019 بعد تبنيه مبدئياً عام 2018 ويمثل هذا العام عينة ما بعد التطبيق، في حين يمثل عام 2018 عينة ما قبل تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي 9 بعنوان الأدوات المالية.

9- حدود البحث:

• يتعرض البحث إلى المصارف التقليدية المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية فقط، دون غيرها من أنواع المصارف التي قامت بالتطبيق التجريبي للمعيار IFRS 9 اعتبارا من أول يناير 2018.

10- الاطار النظري للبحث:

1/9 قياس الأدوات المالية وفق متطلبات المعيار 9 (الأدوات المالية)

تعريف الأدوات المالية:

عرف النظام المحاسبي المالي SCF الأدوات المالية بأنها: "هي كل عقد تترتب عليه في آن واحد أصول مالية لمؤسسة ما وخصوم مالية أو أداة رؤوس أموال خاصة لمؤسسة أخرى".

تصنيف الأصول والالتزامات المالية وفق متطلبات معيار 9 (الأدوات المالية)

يتم الاعتراف الاولي بالاصول المالية في قائمة المركز المالي عند تعاقد المؤسسة لشراء أو بيع أصول مالية، ويتم استخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والاثبات في الدفاتر.

1) تصنيف الأصول المالية: يجب على الشركة أن تصنف الأصول المالية على انها يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، على أساس كل من:

- نموذج اعمال المؤسسة لادارة الأصول المالية
- خصائص التدفق النقدي التعاقدي للاصل المالي

o يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة اذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

- يحتفظ بالاصل المالي ضمن نموذج اعمال هدفه هو الاحتفاظ بالاصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الاصلي القائم.

o يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر اذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

- يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج اعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الاصلي القائم.

o يجب ان يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة:

مالم يتم قياسه بالتكلفة المستنفذة او بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالرغم من ذلك، يمكن للمؤسسة ان تقوم باختبار لا رجعة فيه عند الاثبات الاولي لاستثمارات معينة في أدوات حقوق ملكية كان سيتم خلاف ذلك قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

2) تصنيف الالتزامات المالية : يجب على الشركة ان تصنف جميع الالتزامات المالية على انها يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستنفذة، باستثناء ما يلي :

- الالتزامات المالية بالقيم العادلة من خلال الربح او الخسارة. يجب أن يتم قياس مثل هذه الالتزامات، بما في ذلك المشتقات التي هي التزامات، لاحقاً بالقيمة العادلة.

- الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لايتأهل تحويل أصل مالي لإلغاء الاثبات او عندما ينطبق منهج الارتباط المستمر.

- عقود الضمان المالي: بعد الاثبات الاولي يجب على مصدر مثل ذلك العقد أن يقيسه لاحقاً بأيهما أكبر من:

  - مبلغ مخصص الخسارة الذي يتم تحديده.

  - المبلغ الذي تم إثباته بشكل أولي مطروح منه، حينما يكون مناسباً، المبلغ المجمع للدخل الذي يتم اثباته وفقاً لمبادئ المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية 15.

- العوض المحتمل الذي تم اثباته من قبل المؤسسة المستحوذة ضمن تجميع اعمال ينطبق عليه المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية 3 اندماج الاعمال يجب ان يتم لاحقاً قياس هذا العوض المحتمل بالقيمة العادلة مع اثبات التغيرات ضمن الربح او الخسارة.

3) القياس للأصول والالتزامات المالية: وينص نطاق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية IFRS 9 على قياس الأصول المالية والالتزامات المالية عن طريق القياس الاولي والقياس اللاحق كما يلي:

القياس الاولي:

الأصول المالية: كافة الأصول المالية عند الاقتناء الاولي بالقيمة العادلة، حيث تمثل القيمة العادلة التكلفة بتاريخ الشراء مضافاً اليها تكاليف المعاملة(عمولات ومصاريف شراء)، باستثناء عمولات ومصاريف الأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي تعالج مصروف الشراء كمصاريف في قائمة الربح او الخسارة. الالتزامات المالية: القياس المبدئي للالتزامات المالية المصنفة ضمن الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة، الالتزامات المالية بالتكلفة المستنفذة بالقيمة العادلة مضاف اليها تكاليف المعاملة.

القياس اللاحق:

الأصول المالية: للأصول بالتكلفة المستنفذة (المطفأة) يتم استنفاذ علاوة او خصم الشراء باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية، أما بالنسبة للأصول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع اثبات التغير في قيمتها واظهاره في حقوق الملكية ضمن بنود الدخل الشامل الآخر كبند مستقل، وأخيراً بالنسبة للأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر بالقيمة العادلة مع تحميل أي تغيير في قيمتها على قائمة الدخل كمكاسب او خسائر غير محققة.

الالتزامات المالية: بالنسبة للالتزامات بالقيمة العادلة، يجب عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي المنسوب الى التغييرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الآخر، وعرض المبلغ المتبقي للتغيير في القيمة العادلة ضمن الربح او الخسارة.

4) إعادة التصنيف وفق متطلبات معيار9 (الأدوات المالية) :

عند قيام المنشأة بتغيير نموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية فيجب إعادة تصنيف الأصول المتأثرة مع الالتزام بأمرين:

- تطبيق إعادة التصنيف أثر مستقبلي من تاريخ إعادة التصنيف.
- عدم تعديل أي مكاسب او خسائر بما في ذلك مكاسب او خسائر الهبوط او الفوائد المثبتة سابقاً.

من فئة القياس بالتكلفة المستنفذة الى القيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة:

- قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف.
- الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي السابق والقيمة العادلة في الربح او الخسارة.

من فئة القياس بالتكلفة المستنفذة الى القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف.
- الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي السابق والقيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الى التكلفة المستنفذة:

- إعادة تصنيف الأصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة القياس
- إزالة المكاسب والخسائر المجمعة المثبتة ضمن الدخل الشامل وتعديل القيمة العادلة بها في تاريخ إعادة التصنيف

من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة الى التكلفة المستنفذة:

- القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف هي اجمالي المبلغ الدفتري للأصل المالي.

من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الى القيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة:

- الاستمرار بقياس القيمة العادلة للأصل المالي

- إعادة تصنيف المكاسب والخسائر المجمعة والمثبتة ضمن الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية الى الربح والخسارة في تاريخ إعادة التصنيف.

من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة الى القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- الاستمرار بقياس القيمة العادلة للأصل المالي.

2/9 قياس إدارة الأرباح:

تعريف إدارة الأرباح: تعرف إدارة الأرباح بأنها مجموعة من التدابير يمكن ان تقوم بها الشركة من أجل زيادة الأرباح في التقارير المالية في أي وقت من الأوقات، او لتخفيض الديون المصرح عنها.

أدوات الكشف عن إدارة الأرباح:

1- نماذج المستحقات:

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الاستحقاق على أنه " عملية محاسبية للاعتراف بالأحداث والظروف غير النقدية عند حدوثها، وعلى وجه الخصوص يتطلب الاستحقاق الاعتراف بالايرادات والزيادات ذات العلاقة بالموجودات، والمصاريف والزيادة ذات العلاقة بالمطلوبات على أساس مبالغ يتوقع لها أن تقبض أو تدفع عادة على شكل نقد بالمستقبل".

وتعرف المستحقات الاجمالية Total Accruals بأنها ذلك الجزء غير النقدي من الدخل، ويقاس بالفرق بين الدخل على أساس الاستحقاق، والدخل على الأساس النقدي.

هنا نوضح بعض العلاقات الأساسية لإدارة الأرباح على أساس المستحقات:

1. إجمالي المستحقات = صافي الدخل – التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
2. اجمالي المستحقات = المستحقات غير الاختيارية + المستحقات الاختيارية

- نماذج المستحقات الاختيارية:

تقاس إدارة الأرباح بالنماذج التالية:

أولاً: نموذج De Angelo 1986:

وضعت De Angelo نموذجاً للمستحقات الاختيارية يختلف عن نموذج اجمالي المستحقات في سنة الحدوث t، يقاس بواسطة اجمالي المستحقات At-1، والمستحقات الغير الاختيارية NDAt، أما اجمالي مستحقات المدة السابقة TAT-t، فتقاس بواسطة اجمالي الموجودات At-2، وكما هو موضح بالمعادلة التالية:

NDAt = TAT-1/ At-2

ثانياً": نموذج Jones 1991:

ان الهدف الرئيس لنموذج Jones هو الرقابة على تأثير التغيرات في ظروف الشركة عند حساب المستحقات غير الاختيارية ، والتي يمكن حسابها بالمعادلة التالية:

$$(NDA\ t = \alpha 1\ (1/A\ t-1) + \alpha\ 2(REV\ t/\ A\ t-1) + \alpha\ 3(PPE\ t/\ A\ t-1$$

حيث ان :

NDA t: المستحقات غير الاختيارية في سنة الحدوث t التي تقاس بواسطة اجمالي الموجودات

REV t التغير في ايرادات السنة الحالية عن ايردات السنة السابقة

A t-1 اجمالي موجودات السنة السابقة لسنة القياس t-1

α1, α2, α3: مقاييس خاصة بكل شركة

ثالثاً: نموذج Jones المعدل:

من اجل استبعاد الميل الحدسي في نموذج Jones في قياس المستحقات الاختيارية، وتقليل الأخطاء في قياس المستحقات الاختيارية بصورة اكثر حصافة، تم حساب متغيرات النموذج بموجب المعادلة الآتية:

$$(\ NDA\ t = \alpha\ 1\ (1/A\ t-1)+ \alpha 2\ \ (\Delta\ REV\ t - \Delta\ REC\ t)/\ A\ t-1\ ] + \alpha\ 3\ \ (\ PPE\ t\ /A\ t-1$$

حيث ان :

ΔREV: التغير في الذمم المدينة بين السنة الحالية والسنة السابقة

يتم بعد ذلك تتبع نفس إجراءات حساب المستحقات الاختيارية المستخدمة في الانموذج السابق، وقد اعتمد اكثر الباحثين على نموذج Jones المعدل في حساب المستحقات الاختيارية لأنه يقلل من الأخطاء في النموذج السابق، اذ ان إضافة التغير في الذمم المدينة يعكس مدى تدخل الإدارة لممارسة إدارة أرباح شركاتها من خلال التلاعب بالمبيعات الآجلة ، والتي تكون اكثر عرضة لمجالات التلاعب وتدخل الإدارة في المبيعات النقدية، وهذا ما يمثل تدخل الإدارة في عمليات القياس المحاسبي من خلال مبدأ الاعتراف بالإيراد.

اختار الباحث في قياس إدارة الأرباح نموذج جونز المعدل باعتباره _من وجهة نظره- أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً في قياس إدارة الأرباح ولاعتماده في المعادلة على متغيرات مترتبطة بالقوائم المالية التي يرتكز عليها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 الأدوات المالية .

11- اختبار فرضية البحث:

" لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدارة الأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 (الأدوات المالية) "

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام قانون جونز المعدل في حساب المستحقات غير الاختيارية لكونه النموذج الأشهر، حيث تم تطبيق المعادلة لكل بيانات مصرفية ربعية على حدى، ولقياس أدارة الأرباح من خلال نموذج جونز المعدل لابد من اتباع الخطوات الواردة في الجدول التالي:

قياس المستحقات الاجمالية يتم في هذه الخطوة احتساب المستحقات الاجمالية وفق مدخل التدفقات النقدية من خلال المعادلة التالية:

المستحقات الاجمالية = صافي الدخل من العمليات التشغيلية – التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية

تقدير معلمات النموذج يتم في هذه الخطوة تقدير معلمات النموذج (B0,B1.B2.B3) من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$TACC\ i,t\ /\ A\ i,t-1 = B0+B1(1/Ai,t-1)+B2(\Delta REV\ i,t - \Delta REC\ i,t)\ /Ai,t-1+B3(PPE\ i,t\ /\ Ai,t-1)+ei,t$$

وقد قامت الباحثة بإجراء هذه الخطوة على مرحلتين:

1) المتغير التابع TACC i,t / A i,t-1 : وهو عبارة عن المستحقات الاجمالية مقسومة على اجمالي الأصول للعام السابق

2) المتغيرات المستقلة:

Ai,t-1/1 : وهو عبارة عن واحد تقسيم اجمالي الأصول للعام السابق

(ΔREV i,t – ΔREC i,t) /Ai,t-1 : وهي عبارة عن التغير في الإيرادات مطروحة من التغير في الذمم المدينة، مقسومة على اجمالي الأصول للعام السابق.

PPE i,t / Ai,t-1 : وهي عبارة عن اجمالي الأصول الثابتة القابلة للاهتلاك مقسومة على اجمالي الأصول للعام السابق.

وقد قام الباحث باحتساب قيم المتغيرات السابقة بالاعتماد على البيانات الأساسية الورادة في القوائم المالية الربعية.

قياس المستحقات غير الاختيارية تستخدم في هذه الخطوة معلمات معادلة الانحدار (B0.B1,B2,B3) التي تم تقديرها في الخطوة الثانية للتنبؤ بمستوى المستحقات غير الاختيارية (NDACCi,t) والتي تحتسب من المعادلة التالية

$$NDACC\ i,t\ /\ A\ i,t-1 = B0+B1(1/Ai,t-1)+B2(\Delta REV\ i,t - \Delta REC\ i,t)\ /Ai,t-1+B3(PPE\ i,t\ /\ (Ai,t-1$$

وقد قام الباحث باحتساب قيمة المستحقات غير الاختيارية من خلال المعادلة السابقة بالاعتماد على :

قيم المتغيرات الواردة في الخطوة رقم 1

قيمة معلمات النموذج الواردة في الخطوة رقم 2

قياس المستحقات الاختيارية قام الباحث باحتساب المستحقات الاختيارية (DACCi,t) لكل شركة بالفرق بين المستحقات الاجمالية والمستحقات غير الاختيارية من خلال المعادلة التالية:

$$DACCi,t/\ Ai,t-1 = TACC\ i,t\ /\ A\ i,t-1 – NDACCi,t/Ai,t-1$$

حيث تمثل بواقي معادلة الانحدار (e i,t) الموجودة في المعادلة الواردة في الخطوة رقم 2 المستحقات الاختيارية مقسومة على اجمالي الأصول للسنة السابقة، وهي عبارة عن الجزء من اجمالي المستحقات التي لم يتم تفسيرها من خلال متغيرات الانحدار ، وتستخدم هذه البواقي كمؤشر Proxy لتقدير المستحقات الاختيارية

بعد حساب الخطوات السابقة نحصل على قيمة المستحقات الاختيارية لكل ربع من السنوات قيد الدراسة فيما يخص عام 2018 قبل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وعام 2019 بعد تطبيق المعايير.

ولمعرفة ما إذا كان تطبيق هذه المعايير يؤثر في إدارة الأرباح قمنا بإجراء الاختبار الاحصائي Independent-Samples T Test للعينتين المستقلتين لتحديد الفروق بين متوسطي مجموعتين في متغير تابع واحد وكانت نتيجة الاختبار كالتالي:

جدول (1) الإحصاءات الوصفية لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS 9

إدارة الأرباح الفترة المتوسط الحسابي

Mean الانحراف المعياري

Std. Deviation الخطأ في الانحراف المعياري

Std. Error Mean

قبل تطبيق IFRS 9	7.382	5.275	7.953
بعد تطبيق IFRS 9	5.136	7.112	1.073

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن هناك فرق بين متوسط إدارة الأرباح قبل تطبيق المعيار IFRS 9 في عام 2018(7.382) ومتوسط إدارة الأرباح بعد تطبيق المعيار IFRS 9 في عام 2019(5.136) ما يعني ان إدارة الأرباح قد انخفضت بين عامي 2018 و 2019 وهي طريقة تنفع لإجراء المقارنة أما معنوية هذا الفرق فيمكن التأكد منها من خلال نتائج الجدول التالي:

جدول (2) اختبار t للعينات المستقلة لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS 9

إدارة الأرباح Levene's Test for Equality of Variances قيمة اختبار T المحسوبة
درجة الحرية

DF مستوى دلالة الاختبار

.Sig

(tailed-2) متوسط الاختلافات

Mean difference

.Sig F

تجانس البيانات	82.450	.000	8.557	86	.000	6.867
عدم تجانس البيانات			8.557	44.562	.000	6.867

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

نلاحظ أن اختبار ليفن لتساوي التباينات معنوي من الناحية الإحصائية أي أن تباين العينتين غير متساوي (عينة غير احتمالية)، لذلك نأخذ نتائج السطر الثاني في اختبار العينتين، نلاحظ ان إحصائية الاختبار معنوية من الناحية الإحصائية كون SIG< 0.05 ، أي يوجد فرق جوهري من الناحية الإحصائية بين الأرباح قبل تطبيق المعايير والارباح بعد تطبيق المعايير، مما يعني أن لتطبيق معيار التقارير المالية IFRS 9 (الأدوات المالية) دور مهم في الحد من الممارسات التي كانت متبعة في إدارة الأرباح قبل تطبيق هذا المعيار.

وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (العدميّة) القائلة بعدم وجود فرق جوهري ذو دلالة إحصائية في إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فرق جوهري ذو دلالة إحصائية في إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9.

12- الاستنتاجات:

في ضوء الدراسة النظرية والعملية تم التوصل الى النتائج التالية:

1- يعتبر نموذج jones المعدل نموذج جيد وكفء في قياس المستحقات الاختيارية بشكل دقيق وبعيد عن التخمين والحدس وبما يقلل الأخطاء في تحديد مدى تدخل وتلاعب الإدارة في ممارسة إدارة الارباح حسب الدراسات السابقة.

2- تعاني المصارف عينة الدراسة من العديد من الممارسات التي تتعلق بإدارة الارباح تم التحقق منها من خلال نموذج jones المعدل وذلك بإثبات ممارساتها بالتحليل الاحصائي.

3- أدى تطبيق معيار التقارير IFRS 9 (الأدوات المالية) على المصارف عينة الدراسة إلى الحد من الممارسات التي كانت متبعة في إدارة الارباح قبل تطبيق هذا المعيار والتلاعب الحاصل فيها.

13- التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1- التأكيد على أهمية الالتزام بتطبيق معيار التقارير المالية IFRS 9 في تصنيف و قياس الأدوات المالية وبما يحقق العديد من الأمور ولا سيما الحد من ممارسات إدارة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية الملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

2- التأكيد على ضرورة التزام المصارف بتطبيق كل ماهو ديناميكي وجديد فيما يخص المعايير الدولية للتقارير المالية والتأكيد على دور حوكمة الشركات بهدف ضمان التطبيق السليم للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS.

3- العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجات القياسية والمعالجات البديلة) في المعايير الدولية للتقارير المالية IFRSالحديثة التطبيق والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل للقيام بممارسات إدارة الأرباح(طرق معالجة المخزون).

14- المراجع:

المراجع العربية:

- يزيد تقريرات ، 2019، أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي على كفاءة الاسواق المالية حالة الدول العربية، مجلة آفاق للعلوم ، جامعة ام البواقي، الجزائر.

- يعقوب ابتهاج ، جاسم عبد الرضا، 2018 - اختبار أثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية IFRS على القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية من منظور نوعي وقيمي- دراسة ميدانية على القطاع المصرفي العراقي – الجامعة المستنصرية – كلية الادارة والاقتصاد- مجلة الإدارة والاقتصاد – العدد مئة وأربعة عشر – العراق.

- آدم مختار ، صالح هلال، 2016- دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية للمصارف – دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية – جامعة بحري – كلية العلوم الإداريةو جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية- مجلة العلوم الاقتصادية العدد 17 – السودان.

- المشهداني بشرى ، ،محمد احمد ، 2017 - انعكاس تطبيق متطلبات IFRS 9 في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية، ورقة بحث منشورة من رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

- القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هجري الموافق ل 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

المراجع الأجنبية:

- argaamplus . 2018- .http://argaamplus.s3.amazonaws.com/ee7e8504-40fe-4147-bab8-73ab6e38a3dd.pdf
- abomoati .2019 –http://www.abomoati..com.sa/definition/wpcontent/ ..uploads /2019/ 01/ September -2018.pdf
- anderson,s .2002- “earnins management and “creative accounting” activities”. davis graham & stubbs llp, disclosure practices update, jan 30, .2002. usa
- DeAngelo, L., 1981- “Auditor Size and Audit Quality”, Journal of .Accounting and Economics, Vol. (3), No(3),P:11-14

The impact of the shift towards the application of the International Financial Reporting Standard 9 (IFRS) (financial instruments) in the management of accounting profits

*Dr.. Duha Addas** a. Dania Al-Hamoud

((Accounting Department, Faculty of Economics, Aleppo University

Abstract

This research aims to study the impact of the shift towards the application of International Financial Reporting Standard No. 9 (Financial Instruments) in the management of accounting profits for traditional banks listed on the Damascus Securities Exchange. Conducting an applied study by analyzing the data issued and published by the official website of the Damascus Securities Exchange and related to banks, which meet the conditions for applying the research, by applying to each of the financial position and income statements that were affected by the application of Financial Reporting Standard No. 9 (Financial Instruments), and then analyzing The financial data for each bank separately using the SPSS statistical program to reach the results of hypothesis testing, and the results showed that the modified Jones model is a good and efficient model in determining the extent of management interference and manipulation in profit management practices and that the study sample banks suffer from many profit management practices and that the application of IFRS 9 Financial Reporting Standard (Financial Instruments) in the study sample banks led to a reduction in the practices that were followed in profit .management before applying this standard

Keywords: modified jones model, financial reporting standard No. 9 (financial .instruments), accounting profit management